أثر البرامج التنموية على معدل البطالة بولاية تيبازة
(دراسة تحليلية قياسية)
(1999- 2014)

أ.مداور سهام
جامعة البليدة 2

الملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر البرامج التنموية التي تم تبنيها من قبل الحكومة الجزائرية تزامنا مع بداية الألفية الثالثة على البطالة على المستوى المحلي ، و بالتحديد على مستوى ولاية تيبازة التي تسعى السلطات لجعلها في مستوى التطلعات .
الكلمات المفتاحية: برامج الإنعاش الاقتصادي ، الإنفاق العام ، معدل البطالة ، الإنحدار الخطي البسيط ، ولاية تيبازة .

The abstract:
This paper aims at studying the impact of developing programs adopted by Algerian Government at the beginning of the third millenium on unemployment , on local level and particularly in Tipaza county , programs that authorities intends to be at the same level of perspectives .
Key words : Economic recovery programs , public spending unemployment rate , simple lineare regression , Tipaza county .

مقدمة :
إثر ارتفاع أسعار البترول سنة 2000 تحسنت الأوضاع المالية للجزائر ما سمح لها بخوض تجربة تنموية جديدة من خلال تغييرها لسياستها الاقتصادية السابقة ، حيث انتهجت سياسة جديدة تعتمد بشكل أساسي على التوسع في الإنفاق العام و تجسد هذا عبر تبنيها لثلاث برامج اقتصادية ضخمة من حيث الموارد المالية التي خصصت لها ، تمثلت أساسا في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) و برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) . و قد سعت من خلال هذه البرامج إلى تدارك العديد من المشاكل التي كانت تعاني منها و على رأسها ضعف معدل النمو الاقتصادي و ارتفاع معدل البطالة ، و تشير مختلف الدراسات إلى نجاح هذه البرامج في التخفيف من حدة البطالة التي استقرت في حدود 9.8 % سنة 2014 بعدما كانت 28 % سنة 1999 و هذا على المستوى الكلي ، ما جعلنا نختار هذه الدراسة لمعرفة أثر هذه البرامج على البطالة على المستوى الجزئي و بالتحديد على مستوى ولاية تيبازة ، هذه الولاية الفلاحية و السياحية التي لطالما شدت اهتمام السلطات التي تسعى لجعلها في مستوى التطلعات ، فهل كسبت ولاية تيبازة فعلا رهان الحد من البطالة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ؟ ، هذا التساؤل سنحاول الإجابة عليه من خلال الوقوف عند المحاور التالية:

المحور الأول: البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) ؛
المحور الثاني: التقدم الميداني للبرامج التنموية في ولاية تيبازة و آثارها على البطالة و التشغيل ؛
المحور الثالث: الدراسة القياسية .

أولا: البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

تستند برامج الإنعاش الاقتصادي إلى الطرح النظري الكينزي الذي يعتمد في الأساس على تنشيط الطلب الكلي الفعال من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و بالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ، من مستوى التشغيل و التقليص من حجم البطالة نتيجة لزيادة العرض الكلي . و سنحاول من خلال هذا المحور الإلمام بمضمون هذه البرامج الثلاثة (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج توطيد النمو الاقتصادي) .

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي (2001-2004)

يعتبر أهم برنامج خصص له غلاف مالي قدر بـ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايير دولار) ليصبح فيما بعد غلافه المالي النهائي 1.216 مليار دينار (حوالي 16 مليار دولار) و هذا بعد إضافة مشاريع جديدة له و إعادة تقييم المشاريع المبرمجة سابقا[138]، و قد وجه هذا المبلغ بشكل أساسي إلى العمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية ، تقوية الخدمات العمومية في المجالات الكبرى (الري ، النقل ، الهياكل القاعدية) تحسين الإطار المعيشي للسكان بالإضافة إلى دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية[139]. و قد جاء هذا البرنامج في تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001 و تزامنت عملياته مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية و دعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية . و نستعرض من خلال الجدول رقم 01 مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

الجدول رقم 01 : مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي[140] الوحدة: مليار دج

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.6	6.5	204.5
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2001 ، ص: 87 .

كما نوضح من خلال الشكل الموالي التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

---

[138]- نبيل بوفليح ، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)** مجلة أبحاث اقتصادية و إدراية ، العدد 12- ديسمبر 2012 ، جامعة بسكرة ، ص: 252 .

[139]- نبيل بوفليح ، **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية - دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) المطبق في الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، قسم علوم اقتصادية ، فرع نقود و مالية ، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية ، جامعة الشلف ، 2005/2004 ص: 107 .

[140]- محمد مسعي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 147 .

الشكل رقم 01: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

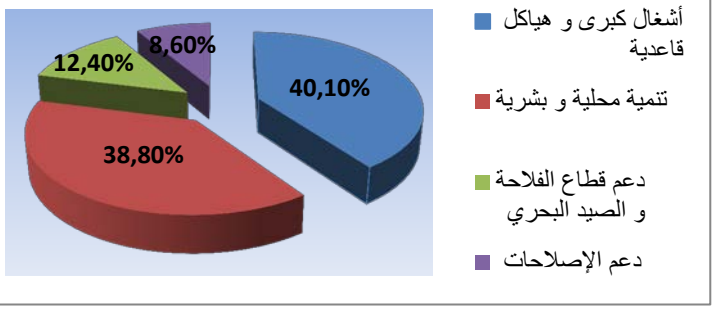

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه و معطيات الجدول رقم 01 أن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد حظي بأعلى نسبة من إجمالي الغلاف المخصص للبرنامج و هي نسبة تزيد عن 40% ما يدل على حرص الحكومة على تدارك العجز و التأخر الذي يشهده هذا القطاع بالإضافة إلى سعيها إلى استغلاله في التقليص من حجم البطالة نظرا لقدرته الكبيرة على استيعاب اليد العاملة و تحفيز الاستثمار بنوعيه العام و الخاص ، فهو مرشح لاستحداث 148800 منصب شغل منها 102800 منصب دائم ، يليه قطاع التنمية المحلية و البشرية الذي حظي أيضا بنسبة معتبرة من البرنامج تقدر بـ 38.8% يتوقع منه استحداث 50750 منصب شغل منها 9900 منصب دائم ، و تسعى الحكومة من خلاله إلى تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن و تحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة ، أما عن قطاع الفلاحة و الصيد البحري فكانت حصيلته ضئيلة من البرنامج قدرت بنسبة 12.4% جاءت في شكل دعم للبرنامج الخاص الذي استفاد منه القطاع ابتداءا من سنة 2000 (البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية - **PNDA**-) ، أما عن دعم الإصلاحات فقد خصصت له نسبة 8.6% موجهة أساسا لتمويل السياسات و الإجراءات المصاحبة للبرنامج .
و من الملاحظ أيضا أن توزيع الغلاف المالي للبرنامج تركز في السنتين الأولتين (2001،2002) و هذا رغبة من الحكومة في تسريع وتيرة إنجاز مشاريع البرنامج من أجل تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية المتدهورة التي كانت سائدة في أقرب وقت ممكن.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو أو المخطط الخماسي الأول (2005-2009)

استكمالا لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) أقرت الحكومة هذا البرنامج الذي قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بـ 8.705 مليار دينار (114 مليار دولار) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق و مختلف البرامج الإضافية ، لينتهي عند اختتامه في نهاية سنة 2009 بغلاف مالي قدربـ 9.680 مليار دينار (130مليار دولار).
و نوضح من خلال الشكل الموالي التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو (البرنامج لوحده خصص له مبلغ أولي قدر بـ 4202.7 مليار دينار) .

الشكل رقم 02: التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (مليار دينار)

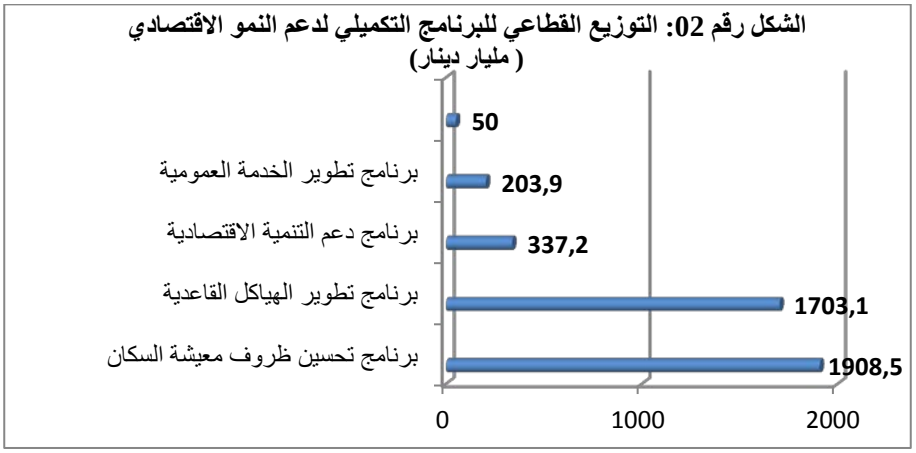

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: رئاسة الحكومة ، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ، متاح على: http://www.cg.gov.dz .

ركزت الحكومة في هذا البرنامج على المشاريع التي لها بعد اجتماعي في المقام الأول يليها البعد الاقتصادي و هذا عكس ما تم اعتماده في البرنامج الأول ، و قد تم تقسيمه إلى خمس برامج فرعية كما هو مبين في الشكل أعلاه مع التركيز على برنامجين أساسيين ، الأول هو برنامج تحسين ظروف معيشة السكان الذي استفاد من أعلى نسبة من إجمالي الغلاف المالي المخصص ، حيث تم فيه التركيز على تحسين ظروف السكان من خلال توفير السكن تجهيز المدارس و المطاعم الإضافية ، تأهيل المرافق الصحية ، الرياضية و الثقافية بالإضافة إلى تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الريفية ، أما الثاني فهو برنامج تطوير الهياكل القاعدية الذي سعت الحكومة من خلاله إلى تحديث و تطوير البنى التحتية التي تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا و هذا تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه سابقا في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي الثاني (2010-2014)

خصص له غلاف مالي إجمالي قدر بـ 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق[141] ، و قد تم فيه التركيز على جانبين أساسيين الجانب الأول يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بمبلغ 9680 مليار دينار أما الجانب الثاني فهو يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار[142] ، و قد تم توزيع اعتمادات هذا البرنامج وفقا للجدول التالي :

الجدول رقم 02: توزيع اعتمادات برنامج توطيد النمو الاقتصادي الوحدة: مليار دج

المحور	تنمية بشرية	منشآت أساسية	تحسين الخدمة العمومية	تنمية اقتصادية	مكافحة البطالة	البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للاتصال
القيمة	10122	6448	1666	1566	360	250

[141]- مصالح الوزير الأول ، ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010 ، ص: 38 ، متاح على: http://www.premier-ministre.gov.dz . تاريخ الإطلاع: 2015/01/25 .

[142]- رابح بلعباس و أحمد زكان ، **العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1973 2008)** ، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، 15-16 نوفمبر 2011 ، ص: 07 .

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: مصالح الوزير الأول ، ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010 ص ص: 86-88 ، متاح على: http://www.premier-ministre.gov.dz .

أهم ما ميز هذا البرنامج هو إعطاء أهمية كبيرة للتنمية البشرية التي خصص لها تقريبا نصف القيمة الإجمالية للبرنامج (49.6%) كما هو مبين في الجدول رقم02 ، و هي تتضمن كل من قطاع التربية ، التعليم العالي ، التكوين المهني ، الصحة ، السكن ، الطاقة و غيرها من القطاعات التي من شأنها تحسين ظروف معيشة المواطن ، يليها قطاع المنشآت الأساسية الذي حظي بنسبة 31.59% بهدف مواصلة عملية تحسين البنية التحتية التي شرع في تحسينها سابقا في إطار البرنامجين السابقين ، كما تميز هذا البرنامج أيضا بتخصيص مبلغ 360 مليار دينار لمكافحة البطالة من خلال توفير 3 ملايين منصب شغل عن طريق تأطير سوق العمل ، مرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني ، دعم عمليات إنشاء المؤسسات المصغرة بالإضافة إلى دعم التشغيل المؤقت.

ثانيا: التقدم الميداني للبرامج التنموية في ولاية تيبازة و آثارها على البطالة و التشغيل

تيبازة ولاية ذات طابع سياحي و فلاحي اشتهرت لدى العام و الخاص بجمال مناظرها الطبيعية حيث أنها تستقطب ملايين السياح و الزوار سنويا ، و هي تمتد اليوم على مساحة 1707 كم^2 كما أنها تضم 640074 نسمة موزعة على 28 بلدية 14 منها فلاحية أما البقية فتكتسي طابعا سياحيا ، و قد جعلها قربها من العاصمة دائمة الإرتباط بمختلف البرامج التنموية التي استفادت منها هذه الولاية مثل باقي و لايات الوطن .

1- التقدم الميداني للبرامج التنموية في ولاية تيبازة (1999-2014)

سعيا منها إلى دعمها و تطويرها خصت السلطات ولاية تيبازة خلال الفترة (1999-2014) بغلاف مالي قدربـ 489.273 مليار دينار ، و يتضمن هذا الغلاف البرنامج الممركز بـ 313.9 مليار دينار ، البرنامج القطاعي الغير ممركز بـ 157.216 مليار دينار بالإضافة إلى المخططات البلدية للتنمية بـمبلغ 18.157 مليار دينار ، و قد تم إدراج 5670 مشروع ضمن هذا الغلاف المالي (بما في ذلك مشاريع المخططات البلدية للتنمية) تم إنجاز 4502 منها ما يمثل نسبة 79.4% أما النسبة المتبقية و التي تقدربـ 20.6% فلا تزال طور الإنجاز. و نستعرض من خلال الجدول الموالي التوزيع القطاعي لهذا الغلاف المالي بالإضافة إلى عدد المشاريع التي استفاد منها كل قطاع (دون مشاريع المخططات البلدية للتنمية).

الجدول رقم 03: التوزيع القطاعي للغلاف المالي المخصص لولاية تيبازة للفترة (1999-2014)

القطاع	القيمة (مليار دينار)	النسبة (%)	عدد المشاريع (مشروع)	المنجزة منها (مشروع)
التربية	**19.7**	**4.18**	**494**	**299**
التكوين المهني	**6.4**	**1.35**	**83**	**60**
التعليم العالي و البحث العلمي	**20.244**	**4.29**	**32**	**13**
الموارد المائية	**79.18**	**16.81**	**92**	**63**
الأشغال العمومية	**84.3**	**17.89**	**190**	**138**

الصيد و الموارد الصيدية	**3.484**	**0.74**	**10**	**08**
السكن والعمران	**172.703**	**36.66**	**189**	**119**
الطاقة	**25.16**	**5.34**	**13**	**10**
الفلاحة و الغابات	**6.399**	**1.35**	**46**	**13**
البيئة	**4.299**	**0.91**	**21**	**07**
السياحة	**2.06**	**0.43**	**07**	**00**
الثقافة و الشؤون الدينية	**7.249**	**1.53**	**29**	**03**
الصناعة و الحرف و التجارة	**3.194**	**0.67**	**132**	**118**
الصحة	**9.7**	**2.05**	**83**	**68**
الشباب و الرياضة	**9.04**	**1.91**	**157**	**89**
النشاط الاجتماعي	**0.689**	**0.14**	**12**	**03**
النقل	**0.446**	**0.1**	**04**	**04**
الهياكل الإدارية	**15.205**	**3.22**	**159**	**78**
الإعلام و الاتصال	**1.541**	**0.32**	**1**	**1**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: 1/ إحصائيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية تيبازة 2/ ولاية تيبازة ، كتيب تيبازة 15 سنة من الإنجازات (1999-2014) .

تماشيا مع أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي فقد أعطيت الأولوية للقطاعات التي من شأنها تحسين ظروف معيشة السكان ، حيث استفاد قطاع السكن و العمران من أعلى نسبة من إجمالي الغلاف المالي المخصص لولاية تيبازة خلال الفترة (1999-2014) تم من خلالها برمجة 189 مشروع ، 119 منها تم إنجازها أهم ما يذكر حولها هو إنهاء 36964 وحدة سكنية تتنوع بين الاجتماعي ، التساهمي ، الترقوي ، البيع بالإيجار و الريفي الذي ركزت عليه السلطات حرصا على تثبيت الفلاحين في أراضيهم الزراعية أما باقي المشاريع فلا تزال طور الإنجاز ، و يتوقع من هذا القطاع فتح 22000 منصب شغل 5000 منها دائم. بالدرجة الثانية يأتي قطاع الأشغال العمومية الذي هو مرشح لتوفير 24000 منصب شغل 1000 منها دائم ، وقد حظي بمبلغ 84.3 مليار دينار تتوزع على 190 مشروع 138 منها تم إنهاؤها نذكر من بينها إنجاز 68 كلم من الطرق السريعة ، 13 كلم من الطرق الوطنية 20 كلم من الطرق الولائية ، بناء ميناء بقوراية بالإضافة إلى إعادة تهيئة العديد من الطرقات و الموانئ ، قطاع الموارد المائية أيضا حظي بأهمية كبيرة من خلال تخصيصه بمبلغ 79.18 مليار دينار استغلتها السلطات المحلية لتنفيذ 92 مشروع من الحجم المتوسط و الكبير تهدف من خلالها إلى تلبية طلبات السكان و الفلاحين ، أما عن قطاع الصحة الذي

يتوقع أن يوفر 920 منصب دائم فقد استفاد من مبلغ 9.7 مليار دينار تم استغلاله في إنجاز العديد من العيادات متعددة الإختصاصات و المراكز الصحية بالإضافة إلى 03 مؤسسات استشفائية لا تزال طور الإنجاز ، و قد نالت قطاعات التربية ، التكوين المهني ، التعليم العالي و البحث العلمي حصة معتبرة من إجمالي الغلاف المالي ، فقطاع التعليم العالي و البحث العلمي خصص له مبلغ يزيد عن 20 مليار دينار تم من خلاله إنجاز القطب الجامعي بالقليعة ، المركز الجامعي بتيبازة ، 50 سكن وظيفي لأساتذة المركز الجامعي لتيبازة بالإضافة إلى بعض المشاريع الجاري تنفيذها ، و بالنسبة لقطاع التربية فقد تم إنجاز 41 مدرسة ابتدائية ، 32 متوسطة و 11 ثانوية فضلا عن 156 مطعم مدرسي و هو ما سيوفر أكيد عدد لا بأس به من مناصب الشغل الدائمة .

و بالرغم من أن الولاية يغلب عليها طابع الفلاحة ، السياحة و الصيد إلا أننا نلاحظ صغر حجم المبالغ المالية التي خصصت لهذه القطاعات ، فقطاع الفلاحة الذي هو أكثر استقطابا لليد العاملة و الذي ينتظر منه توفير 110000 منصب شغل منها 5000 منصب دائم لا تمثل حصته إلا 1.35% من المبلغ الإجمالي ، تم من خلالها دعم 3600 فلاح بالإضافة إلى العديد من العمليات التي تدخل في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية ، و فيما يتعلق بقطاع السياحة فقد برمجت من خلال الغلاف المالي الذي خصص له 7 مشاريع لم يتم إنهاؤها بعد و يتوقع منها استحداث 17000 منصب شغل 4500 منها منصب دائم .

و أخيرا بالنسبة للهياكل الإدارية فقد تم إنجاز 78 مشروع من بين الـ 159 مشاريع التي كانت مبرمجة ضمن الغلاف المالي الذي خصص لها ، و يتوقع منها استحداث 23000 منصب شغل 13000 منها عبارة عن مناصب دائمة .

2- وضعية التشغيل و البطالة في ولاية تيبازة إثر تطبيق البرامج التنموية

لقد ساهمت البرامج التنموية الثلاثة التي تم اعتمادها خلال الفترة (2001-2014) في إحداث مناصب شغل جديدة على مستوى ولاية تيبازة وهذا من خلال المشاريع و العمليات المدرجة ضمنها، و لتوضيح ذلك نستعرض من خلال الجدول الموالي عدد مناصب الشغل التي تم استحداثها خلال فترة تطبيق كل برنامج من البرامج الثلاثة .

الجدول رقم 04: عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2001-2014) في ولاية تيبازة

الفترة	**2001- 2004**	**2005- 2009**	**2010- 2014**
عدد مناصب الشغل المستحدثة	117869	135543	153035

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مديرية التشغيل لولاية تيبازة .

فخلال طول الفترة (2001-2014) تم استحداث 406447 منصب شغل سمح برنامج توطيد النمو الاقتصادي و المطبق خلال الفترة (2010-2014) باستحداث أعلى نسبة منها (37.6%) أي ما يعادل 153035 منصب شغل ، يليه البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي قام بتوفير 135543 منصب شغل ، أما برنامج دعم النمو الاقتصادي و المطبق خلال الفترة (2001-2004) فقد سمح باستحداث 117869 منصب شغل . و نستعرض من خلال الشكل الموالي تركيبة مناصب الشغل المستحدثة من حيث كونها دائمة أو مؤقتة و هذا بالنسبة للبرامج الثلاث .

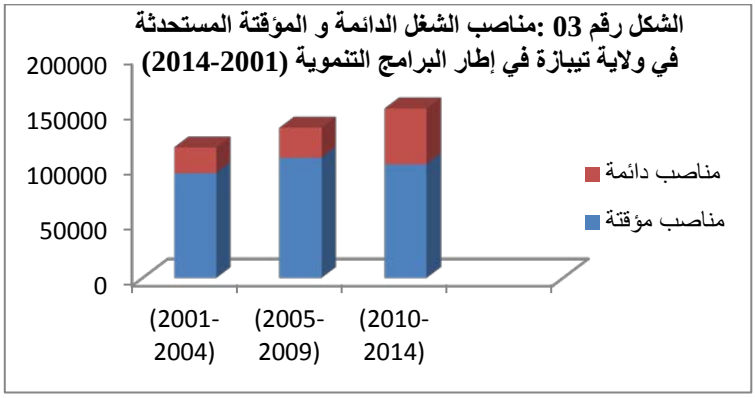

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مديرية التشغيل لولاية تيبازة .

يتضح تماما من خلال الشكل أعلاه أن عدد مناصب الشغل المؤقتة التي تم استحداثها خلال الفترة (2001-2014) في ولاية تيبازة يفوق بكثير عدد المناصب الدائمة ، فأثناء تطبيق المخطط الثلاثي (2001-2004) فاق عدد مناصب الشغل المؤقتة التي تم استحداثها بثلاث مرات عدد المناصب الدائمة (22643 للدائمة مقابل 95226 للمؤقتة) ، و نفس الأمر بالنسبة للمخطط الخماسي (2005-2009) أين تم استحداث 135543 منصب شغل 80% منها هي عبارة عن مناصب مؤقتة و المخطط الخماسي (2010-2014) الذي خلق 153035 منصب شغل 67% منها عبارة عن مناصب مؤقتة ، و هذا يعتبر أمر سلبي بطبيعة الحال باعتبار أن المناصب المؤقتة هي قابلة و معرضة للزوال بمجرد تغير بعض الظروف كالتوقف عن تمويل القطاعات المنشئة لها مثلا .

و نوضح من خلال الجدول الموالي التوزيع القطاعي لمناصب الشغل التي تم استحداثها .

الجدول رقم 05: التوزيع القطاعي لمناصب الشغل المستحدثة في ولاية تيبازة خلال الفترة (2001-2014)

القطاع	عدد المناصب المستحدثة	النسبة (%)	الدائمة منها
الإدارة	18184	4.47	10048
الفلاحة	150110	36.96	9051
الصناعة	6559	1.61	1526
البناء و الأشغال العمومية	52300	12.86	3178
الخدمات	46872	11.53	30536
الحرف	5500	1.35	5500
برامج و أجهزة التشغيل	126922	31.22	40072
المجموع	**406447**	**100**	**99911**

المصدر: مديرية التشغيل لولاية تيبازة .

يتضح جليا من خلال الجدول رقم 05 أن قطاعي الفلاحة و البناء و الأشغال العمومية هما الأكثر استحداثا لمناصب شغل خلال الفترة (2001-2014) ، حيث يأتي بالدرجة الأولى قطاع الفلاحة الذي يساهم بنسبة 36.96 % من إجمالي المناصب المستحدثة و التي تقدر بـ 406447 و هذا راجع إلى كون أن الولاية ذات طابع فلاحي بالإضافة إلى الآثار الإيجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 فضلا عن مختلف المشاريع التي تدخل في إطار البرامج التنموية الثلاثة ، يليه قطاع الأشغال العمومية الذي يساهم بنسبة 12.86% مع العلم أن أغلب المناصب التي وفرها هذان القطاعان هي عبارة عن مناصب مؤقتة ، و بالدرجة الثالثة نجد قطاع الخدمات الذي له الفضل في نسبة 11.53% من مناصب الشغل التي تم استحداثها طول الفترة و هي في أغلبها مناصب دائمة أما بالدرجة الرابعة فنجد قطاع الإدارة الذي يساهم بنسبة 4.47 % من مجموع المناصب المستحدثة أكثر من 55% منها عبارة عن مناصب دائمة ، و عن قطاع الصناعة فهو يشارك بنسبة ضعيفة جدا تقدربـ 1.61% و هذا أمر بديهي باعتبار أن الولاية ليست صناعية ناهيك عن الأزمة التي يمر بها هذا القطاع في الجزائر .

و فيما يتعلق ببرامج و أجهزة التشغيل فهي تتحكم بنسبة 31.22% من إجمالي المناصب التي تم استحداثها و الدائمة منها تمثل الثلث تقريبا ، و نستعرض فيما يلي مساهمة مختلف أجهزة و برامج التشغيل المعتمدة في الجزائر في استحداث مناصب شغل على مستوى ولاية تيبازة و هذا خلال الفترة (2001-2014).

الجدول رقم 06: مساهمة أجهزة التشغيل في استحداث مناصب شغل في تيبازة (2001-2014)

الوكالة	2001-2004	2005-2009	2010-2014	المجموع	الدائمة (%)
ADS	10406	16690	12235	**39331**	**0.03**
DAIP	-	7287	25110	**32397**	**0.00**
ANSEJ	1782	4042	11858	**17682**	**97.72**
ANGEM	1030	2017	11105	**14152**	**100**
CNAC	-	1001	3073	**4074**	**100**
AWEM	**3600**	**6783**	**8903**	**19286**	**23.61**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مديرية التشغيل لولاية تيبازة .

تعتبر وكالة التنمية الاجتماعية (**ADS**) الأكثر قدرة على استحداث مناصب شغل في ولاية تيبازة كما هو موضح في الجدول و هذا عبر مختلف الأجهزة التي تقوم بتسييرها ، حيث أن نسبة 30.39% من مجموع المناصب المستحدثة تعود إلى هذه الوكالة ، يليها جهاز المساعدة على الإدماج المهني (**DAIP**) الذي أطلق في ولاية تيبازة خلال شهر جوان من سنة 2008 و الذي يساهم بنسبة 25.5% من إجمالي المناصب التي تم استحداثها ، أما عن الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (**ANSEJ**) ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض

المصغر (**ANGEM**) و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (**CNAC**) فنلاحظ أنهم أقل قدرة على خلق مناصب شغل إلا أن مناصب الشغل المستحدثة من طرفها هي مناصب دائمة بنسبة 100% تقريبا ما يعتبر أمر إيجابي يحسب لهذه الوكالات ، وعن الوكالة الولائية للتشغيل (**AWEM**) فهي تساهم بنسبة 15.19% من عدد المناصب الإجمالي . و من الملاحظ أيضا أن أغلب هذه الأجهزة قد كان لها أثر أكبر خلال فترة تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي و يعود الفضل في هذا إلى برنامج مكافحة البطالة الذي تضمنه هذا الأخير .

و لمعرفة كيفية تأثير عدد مناصب الشغل التي تم استحداثها في إطار البرامج التنموية الثلاثة على مستوى التشغيل و البطالة نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور كل من نسبة النشاط ، نسبة المشتغلين و نسبة البطالة في ولاية تيبازة خلال الفترة (2001-2014) .

الجدول رقم 07: تطور نسبة النشاط ، نسبة المشتغلين و نسبة البطالة في ولاية تيبازة في إطار البرامج التنموية (2001-2014)

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي				
السنة	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
نسبة النشاط (%)	30.0	31.0	31.3	33.6
نسبة المشتغلين (%)	76.5	79.5	80.9	77.3
نسبة البطالة (%)	23.4	20.4	19.3	22.4
البرنامج التكميلي لدعم النمو				
السنة	**2005**	**2006**	**2008**	**2009**
نسبة النشاط (%)	30.9	24.2	31.9	33.3
نسبة المشتغلين (%)	85.8	89.2	92.1	92.6
نسبة البطالة (%)	14.1	10.7	7.8	7.3
برنامج توطيد النمو الاقتصادي				
السنة	**2010**	**2011**	**2013**	**2014**
نسبة النشاط (%)	33.3	33.5	33.8	34.0
نسبة المشتغلين (%)	91.5	91.7	91.8	91.9
نسبة البطالة (%)	9.8	9.7	9.5	9.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مديرية التشغيل لولاية تيبازة .

في ظل تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، نلاحظ أن نسبة البطالة في تناقص مستمر بالموازاة مع ارتفاع نسبة المشتغلين حيث انخفضت من 23.4% سنة 2001 إلى 22.4%

سنة 2004 ، و في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو حققت نسبة البطالة معدل قياسي بانخفاضها من 14.1% سنة 2005 إلى 7.3% سنة 2009 و هذا بالموازاة أيضا مع ارتفاع نسبة المشتغلين ، و هي أدنى نسبة حققتها ولاية تيبازة على الإطلاق طول فترة الدراسة ، أما بالنسبة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي فنلاحظ أثناء تطبيقه ارتفاع نسبة المشتغلين من 91.5% سنة 2010 إلى 91.9% سنة 2014 ما نتج عنه انخفاض نسبة البطالة التي استقرت في حدود 9.4% . و عليه يمكن القول أن مناصب الشغل التي تم استحداثها في إطار البرامج التنموية الثلاثة قد ساهمت فعلا في انخفاض نسبة البطالة في ولاية تيبازة .

ثالثا: الدراسة القياسية

سنحاول من خلال هذا المحور الإجابة عن الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة و هذا عن طريق دراسة و تحليل العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام من جهة كممثل عن البرامج التنموية (باعتبار أن البرامج التنموية تدخل في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تعتمد على التوسع في الإنفاق العام) و البطالة من جهة أخرى ، و هذا باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي بحيث تغطي الدراسة الفترة (1999-2014) .

1- توصيف النموذج القياسي

نقوم بتوصيف النموذج القياسي استنادا إلى النظرية الاقتصادية و الدراسات التجريبية التي تمكننا من أخذ فكرة أولية عن طبيعة العلاقة بين متغيرات النموذج ، و من الضروري أن يكون هيكل النموذج منسجما في علاقاته مع الفرضيات و أن تكون المعايير المستخدمة للحكم عليه و تقويم صلاحيته منسجمة مع غرضه .

1-1) العلاقة النظرية المعتمدة

نظريا يعتبر الإنفاق العام المحرك الأساسي الذي يمكن من خلاله للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزء من البطالة حيث أن استعمال الإنفاق الحكومي بطريقة توسعية سيؤدي إلى إنعاش الطلب الكلي ، فمن جهة يسمح الإنفاق الاستثماري بخلق فرص عمل جديدة للتشغيل إما عن طريق إقامة مشاريع جديدة أو عن طريق تقديم إعانات اقتصادية للمنتجين مما يساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة ، و من جهة أخرى نجد الإنفاق الحكومي التحويلي (المعاشات ، التأمين ، ...) الذي يؤثر إيجابا على إنتاجية الأفراد بسبب شعورهم بالإطمئنان على مستقبلهم .

و يرى كينز أن الحكومة يمكن لها احتواء حالة الاستخدام الناقص من خلال سياستها المالية التوسعية التي يكون لها تأثير بالغ و فعال عن طريق مضاعفاتها (مضاعف الإنفاق و مضاعف الضرائب) ، هذا الأثر يظهر في شكل زيادة في الإنتاج و في فرص التشغيل[143] و بناءا على ما سبق تكون العلاقة بين معدل البطالة و الإنفاق العام علاقة عكسية حيث كلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها كلما أدى ذلك إلى خلق فرص عمل إضافية مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل البطالة.

2-1) تحديد متغيرات النموذج

عند دراسة أي ظاهرة اقتصادية ينبغي على كل باحث تحديد متغيرات النموذج التي تؤثر في هذه الظاهرة قيد الدراسة و التي تخضع للنظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى و الدراسات السابقة بالدرجة الثانية ، و سنتعامل في هذه الدراسة مع متغيرين أساسيين : معدل البطالة و الإنفاق العام حيث يمثل الإنفاق العام المتغير المستقل أو المفسر أما معدل البطالة فهو يمثل المتغير التابع .

---

[143]- البشير عبد الكريم ، **دلالات معدل البطالة و العمالة و مصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس ، ص: 182 .

1-2-1) معدل البطالة: هو نسبة العمال العاطلين عن العمل إلى إجمالي العمال المشاركين في القوة العاملة ، نرمز له ب ***TCH*** و يتم حسابه رياضيا وفق المعادلة التالية:[144]

$$TCH = STR / PA$$

2-2-1) حجم الإنفاق العام: يعرف الإنفاق العام على أنه كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة[145] و نرمز له بالرمز ***G***.

3-1) معطيات الدراسة

بالنسبة لدراستنا هذه فقد أسسناها بالاعتماد على بيانات سنوية في شكل سلاسل زمنية تحتوي على 16 مشاهدة خاصة بالمتغيرين ، و قد تحصلنا على بيانات معدل البطالة من مديرية التشغيل للولاية محل الدراسة أي ولاية تيبازة أما بيانات الإنفاق العام على مستوى ولاية تيبازة فقد تحصلنا عليها من وزارة المالية .

4-1) التحليل الوصفي للسلاسل الزمنية

نستعرض من خلال الشكل رقم 04 التمثيل البياني لسلسلتي الإنفاق العام و معدل البطالة و هذا خلال الفترة (1999-2014) .

الشكل رقم 04: التمثيل البياني لمعدل البطالة و حجم الإنفاق العام في ولاية تيبازة خلال الفترة (1999-2014)

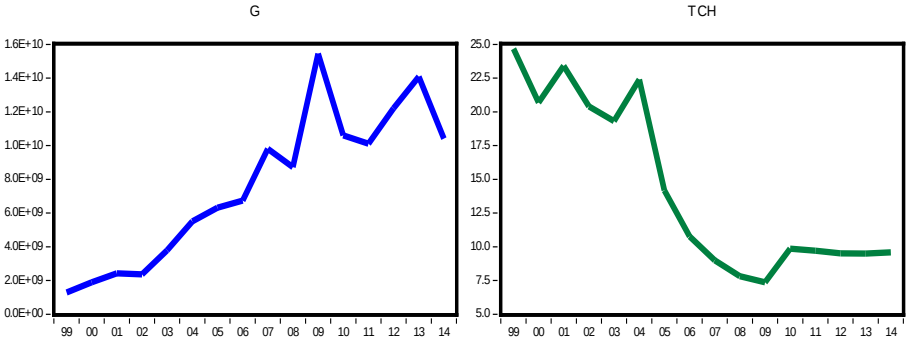

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews8 .

و من خلال التمثيل البياني لسلسلة الإنفاق العام نلاحظ أنه في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة مع وجود بعض التذبذبات ، و هذا أمر بديهي باعتبار أن الفترة (2001-2014) تتزامن و تطبيق سياسة إنفاقية توسعية من قبل الحكومة الجزائرية و التي استفادت منها ولاية تيبازة مثل باقي ولايات الوطن ، فسنة 2000 سجلت نمو في حجم الإنفاق العام قدر بـ 28.04% بينما سجلت سنة 2009 أعلى معدل نمو على الإطلاق قدر بـ 77.8% . أما فيما يتعلق بمعدل البطالة فقد عرف انخفاضا مستمرا خلال فترة الدراسة مع وجود بعض التذبذبات أيضا ، حيث انتقل من 24.68% سنة 1999 إلى 9.48% سنة 2014 مع تسجيل سنة 2009 لأدنى معدل على الإطلاق و الذي قدر بنسبة 7.37% .

---

[144]- حسين خلف خليج ، **المالية العامة** ، عالم الكتاب الحديث ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2008 ، ص: 89 .

[145]- سليم عقون ، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر)** مذكرة ماجستير ، تخصص تقنيات كمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 2010/2009 ، ص: 141 .

من جهة أخرى نلاحظ أن منحنى الإنفاق العام و منحنى معدل البطالة يتجهان في اتجاهين متعاكسين طول فترة الدراسة ، ففي الوقت الذي ينتعش فيه حجم الإنفاق العام تتراجع معدلات البطالة و عند انخفاض حجم الإنفاق العام ترتفع معدلات البطالة ، و هذا لا يتنافى مع مضمون النظرية الاقتصادية و إنما يتطابق تماما مع منطقها الذي ينص على أن العلاقة بين معدل البطالة و حجم الإنفاق العام هي علاقة عكسية .

2- صياغة النموذج القياسي و تقديره

بعد تحديد متغيرات الدراسة و تحديد طبيعة العلاقة التي تربطها من الناحية النظرية نقوم بصياغة النموذج القياسي الخاص بالظاهرة أو المشكلة المدروسة (البطالة) و تقديره .

2-1) صياغة النموذج القياسي

النموذج هو من الشكل $TCH = f(G)$ ، و نفترض وجود علاقة خطية بين متغيري الدراسة و بناءا على هذا فإن نموذج الإنحدار الخطي البسيط هو الذي يعبر عن معدلات البطالة كدالة في حجم الإنفاق العام و يأخذ هذا النموذج الصيغة الخطية التالية:

$$TCH_i = B_0 + B_1 G_i + e_i$$

حيث أن:

TCH_i: تمثل معدل البطالة في السنة **i** ، **G_i:** تمثل حجم الإنفاق العام في السنة **i**

B_0 ، B_1: تمثل معالم النموذج

e_i: تمثل سلسلة البواقي أو حد الخطأ العشوائي تمت إضافتها لأن النموذج ذو طابع احتمالي و هي تنوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في معدل البطالة و لم يتم إدراجها .

و نظرا لعدم تجانس وحدتي بيانات السلسلتين الزمنيتين (سلسلة معدل البطالة عبارة عن نسب مئوية أما سلسلة الإنفاق العام فهي مقدرة بالمليون دينار) فإننا سنتعامل مع اللوغاريتم العشري لهذه السلاسل حيث أن: $LG = log(G)$ ، $LTCH = log(TCH)$ و عليه تصبح معادلة خط الإنحدار كما يلي :

$$LTCH_i = B_0 + B_1 LGi + e_i$$

2-2) تقدير النموذج القياسي

يتم تقدير النماذج القياسية الاقتصادية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (**OLS**) و التي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية و هذا نظرا لما تمتاز به من خصائص[146] ، و بعد إدخال البيانات في البرنامج الإحصائي EViews8 كانت نتائج تقدير النموذج كما هي مبينة في الجدول رقم 08 .

الجدول رقم 08: نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط للوغارتيم معدل البطالة (1999-2014)

[146]- عبد القادر محمد عبد القادر عطيه ، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق** ، 2004 ص: 154 .

Dependent Variable: LTCH
Method: Least Squares
Date: 13/03/15 Time: 21:01
Sample: 1999 2014
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.02812	1.413093	9.927242	0.0000
LG	-0.508881	0.062709	-8.114950	0.0000

R-squared	0.824677	Mean dependent var	2.567317
Adjusted R-squared	0.812153	S.D. dependent var	0.434918
S.E. of regression	0.188499	Akaike info criterion	-0.382978
Sum squared resid	0.497447	Schwarz criterion	-0.286404
Log likelihood	5.063824	Hannan-Quinn criter.	-0.378033
F-statistic	65.85241	Durbin-Watson stat	1.166233
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews8 .

و بناء على نتائج الجدول أعلاه فإن صيغة النموذج الخطي البسيط الذي يربط لوغاريتم معدل البطالة بلوغاريتم الإنفاق العام هي كما يلي:

$$LTCH_i = 14.02 - 0.50\ LGi$$

3- التحليل الاقتصادي و الإحصائي و القياسي للنموذج المقدر

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر و الخاص بمعدل البطالة في ولاية تيبازة نقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات و هذا لمعرفة مدى صلاحيته من منظور منطق النظرية الاقتصادية و مدى صلاحيته من الناحية الإحصائية ليتم اختباره بعد ذلك من الناحية القياسية.

1-3) التحليل الاقتصادي

يظهر من خلال معادلة خط الإنحدار أعلاه أن معامل لوغاريتم حجم الإنفاق العام (B_1) إشارته سالبة أي أن العلاقة هي عكسية بين المتغير التابع (معدل البطالة) و المتغير المفسر (حجم الإنفاق العام) ، حيث أنه إذا تغير حجم الإنفاق العام بـ **1%** فإن معدل البطالة سوف يتغير بنسبة **0.50%** ، و تتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر و مع منطق النظرية الاقتصادية و عليه المعلمة B_1 لها معنوية اقتصادية .

2-3) التحليل الإحصائي

سنقوم فيما يلي باختبار صلاحية النموذج المقدر و المقترح لتمثيل العلاقة التي تربط بين معدل البطالة و حجم الإنفاق العام و هذا باستعمال معايير أو اختبارات إحصائية ، و تنقسم هذه الاختبارات إلى اختبارات للمعنوية الكلية للنموذج و أخرى تخص معنوية المعالم .

1-2-3) اختبار المعنوية الكلية للنموذج: و يشمل اختبار فيشر (**F test**) و اختبار معامل التحديد ($\mathbf{R^2}$) .

1-1-2-3) اختبار معامل التحديد $\mathbf{R^2}$: يشير معامل التحديد إلى نسبة التغير التي حدثت في المتغير التابع و التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغير أو المتغيرات المستقلة المدرجة في الدالة محل القياس[147] ، و هو يعتبر أهم مؤشر لقياس جودة النموذج ككل تتراوح قيمته بين الصفر و الواحد . بالنسبة لدراستنا هذه تقدر القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد و التي تظهر في الجدول رقم 08 بـ 0.8246 (R^2= 0.8246) و هي تقترب من الواحد ما يدل على أن حجم الإنفاق العام يشرح و يفسر نسبة كبيرة من التغيرات التي تحدث في معدل البطالة لولاية تيبازة ، فهو يفسر نسبة 82.46% من الاختلافات التي تحدث في معدل البطالة أما النسبة المتبقية و التي تقدر بـ 17.54% فترجع إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج و التي تتضمنها الأخطاء العشوائية .

2-1-2-3) اختبار إحصائية فيشر F : يستخدم هذا الاختبار لاختبار معنوية معادلة الإنحدار ككل ، و هو يعتمد على فرضيتين:

فرضية العدم: و تنص على عدم معنوية العلاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل أي:

$$\mathbf{H_0:\ B_1 = 0}$$

الفرضية البديلة: و تنص على وجود علاقة من الناحية الإحصائية بين المتغير التابع و المتغير المستقل أي:

$$\mathbf{H_1:\ B_1 \neq 0}$$

و بعد حساب قيمة **F** تقارن مع قيمة **F** الجدولية المعطاة في جداول خاصة بها عند مستوى المعنوية المطلوب و درجة حرية للبسط و المقام (**n-k-1, k**) ، فإذا كانت قيمة **F** المحسوبة أكبر من قيمة **F** الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة أما في حالة العكس فإننا نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة .

و من نتائج تقدير النموذج الموضحة في الجدول رقم 08 نلاحظ أن قيمة **F** المحسوبة ($\mathbf{F_{cal}}$) تقدر بـ 65.85 و هي أكبر من قيمة **F** الجدولية ($\mathbf{F_{tab}}$) التي تقدر بـ 4.60 و هذا عند مستوى معنوية 5% و درجة حرية للبسط و المقام (1 ، 14) ، و عليه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة ما يدل على معنوية العلاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل من الناحية الإحصائية ، إذن النموذج ككل له معنوية .

2-2-3) اختبار معنوية المعالم: عادة ما يستخدم اختبار ستيودنت (**T test**) لتقييم معنوية معالم النموذج كل واحدة منفصلة عن الأخرى و من ثم تقييم تأثير المتغير المفسر على المتغير التابع ، و توجد فرضيتين لهذا الاختبار :

فرضية العدم: $\mathbf{H_0:\ B_0 = B_1 = 0}$

الفرضية البديلة: $\mathbf{H_1:\ B_0 \neq B_1 \neq 0}$

و نقوم بتوضيح نتائج اختبار ستيودنت للنموذج من خلال الجدول الموالي الذي نستعرض من خلاله القيم المحسوبة للمعلمات المقدرة ، القيم الجدولية و أدنى مستوى معنوية (**Prob**) و هذا عند مستوى معنوية 5% ، بالنسبة للقيم الجدولية نقوم باستخراجها من جدول ستيودنت و بدرجة حرية (n-k) تساوي 14 .

الجدول رقم 09: نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر

المقدرات	المعلمات	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	أدنى مستوى

[147]- علي أحمد درج و وسام حسين علي ، **قياس أثر تغيرات أسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للأقطار العربية الخليجية الأعضاء في منظمة أوبك للمدة (1990-2007)** ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، العدد 39 ، ص:42 .

معنوية(Prob)	(T_{tab})	(T_{cal})		
0.0000	2.1448	9.9272	B_0	الثابت
0.0000	2.1448	8.1149	B_1	LG

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج الموضحة في الجدول رقم 08 .

بالنسبة للمعامل B_0 الخاص بالثابت نلاحظ أن القيمة المحسوبة (T_{cal}) أكبر من القيمة الجدولية (T_{tab}) و بهذا نرفض فرضية العدم H_0 أي أن B_0 معنوي ، و حيث أن أدنى مستوى معنوية (Prob) يساوي 0 فإنه يمكن قبول الثابت في النموذج مع عدم وجود خطأ .

أما بالنسبة لمعامل لوغاريتم الإنفاق العام B_1 نلاحظ أن القيمة المحسوبة (T_{cal}) أكبر من القيمة الجدولية (T_{tab}) و لدينا أدنى مستوى معنوية (Prob) يساوي 0 و هو أقل من 5%

و عليه نرفض فرضية العدم H_0 أي أن B_1 معنوي ، و منه يمكن القول أن حجم الإنفاق العام له معنوية إحصائية في تفسير معدل البطالة خلال فترة الدراسة و هذا عند مستوى معنوية 5% ، و بالتالي حجم الإنفاق العام يؤثر على معدل البطالة .

3-3) اختبار النموذج من الناحية القياسية

بعد التأكد من صلاحية النموذج من الناحيتين الاقتصادية و الإحصائية سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه و تحقيقه لفروض طريقة المربعات الصغرى العادية التي قمنا باستخدامها لتقدير النموذج القياسي .

1-3-3) اختبار فرض عدم الارتباط الذاتي: الارتباط الذاتي عبارة عن مشكل يظهر في أغلب الدراسات التي تأخذ شكل سلاسل زمنية أو بيانات مقطعية و هو يؤدي إلى فقدان خاصية أفضل أو أصغر تباين كما أنه يؤثر على نتائج تحليل الإنحدار فتعطي الاختبارات (F و T) نتائج أقل دقة[148] ، و عادة ما يستعمل اختبار ديربن واتسون (**Durbin-Watson**) للكشف عن الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى و هو يفضل عن الكثير من الاختبارات الأخرى لأنه جيد الأداء لمختلف العينات فضلا عن بساطته من ناحية الفكرة و التطبيق ، و يفترض اختبار ديربن واتسون وجود فرضيتين أساسيتين :[149]

فرضية العدم: و تنص على انعدام الارتباط الذاتي : $H_0: P = 0$

الفرضية البديلة: و تنص على وجود ارتباط ذاتي من الدرجة 1 : $H_1: P \neq 0$

تكون قيمة **DW** الإختبارية مجدولة بقيمتين **dL** و**dU** بحيث تمثل **dL** الحد الأدنى أما **dU** فتمثل الحد الأعلى ، يتم جدولة قيمة كل من **dL** و **dU** حسب عدد المشاهدات و عدد المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج محل الدراسة و هذا عند مستوى المعنوية المطلوب و عادة ما تكون قيمة **DW** محصورة بين 0 و 4 فإذا اقتربت من 0 دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي موجب ، و إذا اقتربت من 4 فهذا دليل على وجود ارتباط ذاتي سالب أما إذا اقتربت من 2 فهذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي[150] .

---

[148]- Hélène Hamisultane , **Econometrie** , p:22 , disponible sur: http://www.helene-hamisultane.voila.net , consulté le: 24/02/2015 .

[149]- Techniques et concepts utilisés en entreprise , en finance et en économie et fondements mathématiques (**la statistique de Durbin Watson**) , disponible sur: http://www.jybaudot.fr , consulté le: 15/02/2015 .

[150]- Franck Fabrice , **evaluation des actifs financiers par le MEDAF: validation empirique de la relation risque - rendement par les modèles économétriques**

بالنسبة لهذه الدراسة فإن قيمة **DW** المحسوبة تقدر بـ 1.16 كما هو موضح في الجدول رقم 08 ، و نستعرض من خلال الشكل الموالي مناطق القبول و الرفض لاختبار ديربن واتسون علما أن **dL** تقدر ب 1.10 و **dU** تقدر ب 1.37 و هذا عند مستوى معنوية 5% مع وجود متغير مستقل واحد و عدد المشاهدات 16 .

الشكل رقم 05 : مناطق القبول و الرفض لاختبار ديربن واتسون

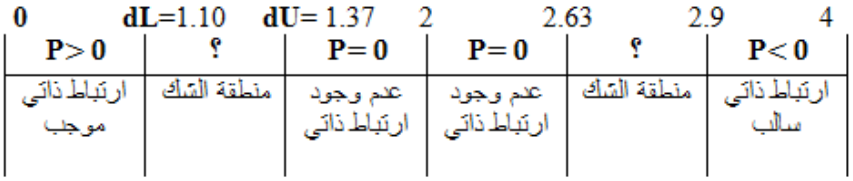

المصدر: من إعداد الباحثة .

نلاحظ من خلال الشكل رقم 05 أن القيمة المحسوبة ل **DW** و التي تساوي 1.16 تقع ضمن منطقة الشك التي تعرف أيضا بمنطقة اللاحسم و بالتالي لا يمكن اتخاذ قرار سواء بوجود ارتباط ذاتي أو بعدم وجوده و هو ما يعتبر من سلبيات اختبار **DW** ، و للفصل في هذا الأمر نقوم بإجراء اختبار ثاني الذي يتنافى عيوب الاختبار السابق و يعتبر بديل جيد له و هو اختبار **Breusch-Godfrey Serial Correlation** حيث يستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي من الرتبة أعلى من 1 ، و هو يقوم على أساس اختبار العلاقة بين البواقي كمتغير تابع و البواقي المبطئة لفترة واحدة كمتغير مستقل و يعتمد على فرضيتين :

فرضية العدم (H_0) : و تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي

الفرضية البديلة (H_1) : و تنص على وجود ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي

و نستعرض من خلال الجدول الموالي نتائج هذا الاختبار .

الجدول رقم 10: نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.418509	Prob. F(1,13)	0.1439
Obs*R-squared	2.509720	Prob. Chi-Square(1)	0.1131

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/25/15 Time: 23:57
Sample: 1999 2014
Included observations: 16
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.176700	1.351308	-0.130762	0.8980
LG	0.007812	0.059966	0.130276	0.8983
RESID(-1)	0.397847	0.255824	1.555156	0.1439

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews8 .

---

université centrale d'administration des affaires et de technologie , Tunis , 2009 disponible sur: http://www.memoireonline.com , consulté le: 13/02015.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر(**prob.F**) أكبر من 5% مما يعني أن القيمة المحسوبة ($\mathbf{F_{cal}}$) هي أقل من القيمة الجدولية ($\mathbf{F_{tab}}$) و عليه نقبل فرضية العدم ($\mathbf{H_0}$) أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء .

2-3-3) اختبار فرض عدم ثبات التباين: سيتم اعتماد اختبار ثبات التباين المشروط ب الانحدار الذاتي (**ARCH**) للكشف عن ما إذا كان للأخطاء تباين ثابت أم لا ، و هو يعتمد على اختبار العلاقة بين مربع البواقي كمتغير تابع و مربع البواقي المبطئة لفترة واحدة كمتغير مستقل و هذا بوجود فرضيتين :

فرضية العدم ($\mathbf{H_0}$) : و تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي

الفرضية البديلة ($\mathbf{H_1}$) : و تنص على اختلاف تباين حد الخطأ العشوائي

و بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews8 قمنا بهذا الاختبار و تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم 11 .

الجدول رقم 11: نتائج اختبار Heteroskedasticity (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.045344	Prob. F(1,13)	0.8347
Obs*R-squared	0.052138	Prob. Chi-Square(1)	0.8194

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/26/15 Time: 00:27
Sample (adjusted): 2000 2014
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.033692	0.019476	1.729903	0.1073
RESID^2(-1)	-0.059409	0.278993	-0.212940	0.8347

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews8 .

كما هو موضح في الجدول رقم 11 فإن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (**prob.F**) هي أكبر من 5% ما يعني أن القيمة المحسوبة ($\mathbf{F_{cal}}$) هي أقل من القيمة الجدولية ($\mathbf{F_{tab}}$) و عليه نقبل فرضية العدم ($\mathbf{H_0}$) ، فالنموذج إذن لا يعاني من مشكل عدم ثبات التباين .

3-3-3) اختبار فرض التوزيع الطبيعي للأخطاء: للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية نقوم باستخدام اختبار **Jarque-Bera** الذي وجد خصيصا لهذا الغرض[151] ، حيث نختبر من خلاله الفرضيتين التاليتين :

فرضية العدم ($\mathbf{H_0}$) : و تنص على أن بواقي معادلة الإنحدار تتوزع توزيعا طبيعيا

الفرضية البديلة ($\mathbf{H_1}$) : و تنص على أن بواقي معادلة الإنحدار لا تتوزع توزيعا طبيعيا

و نستعرض من خلال الشكل الموالي التمثيل البياني لتوزيع الأخطاء أو البواقي بالإضافة إلى نتائج اختبار **Jarque-Bera** و التي تحصلنا عليها باستخدام برنامج Eviews8 .

الشكل رقم 06: التمثيل البياني لطبيعة توزيع الأخطاء مرفوق بنتائج اختبار Jarque-Bera

[151] تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، ط2، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 151

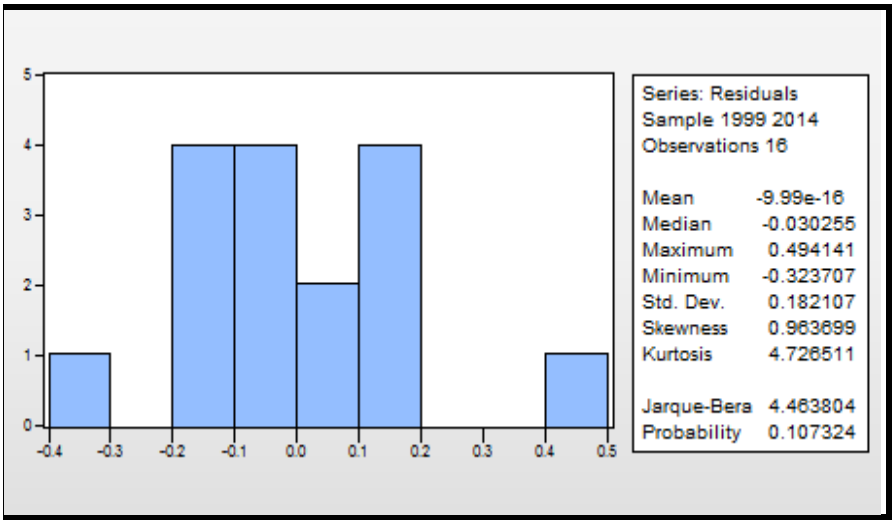

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews8 .

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن البواقي تتوزع نوعا ما توزيعا طبيعيا و للتأكد أكثر نقوم بالرجوع إلى نتائج فحص الاختبار أين نجد أن القيمة الإحتمالية لإحصائية **Jarque-Bera** هي أكبر من 5% **(prob.J-B = 0.10 > 0.05)** ، و عليه نقبل فرضية العدم أي أن بواقي معادلة الإنحدار تتوزع توزيعا طبيعيا .

الخاتمة :

بناء على نتائج الدراسة التي قمنا بها في هذه الورقة البحثية تبين لنا أن البرامج التنموية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة (2001-2014) قد كان لها أثر كبير على معدل البطالة في ولاية تيبازة ، ففي الجانب التحليلي رأينا أن المشاريع التي استفادت منها ولاية تيبازة في إطار هذه البرامج قد أدت إلى استحداث عدد لا بأس به من مناصب الشغل التي ساهمت في ارتفاع مستوى التشغيل و بالتالي انخفاض نسبة البطالة ، حيث تشيد مديرية التشغيل على مستوى الولاية بتسجيل قفزة نوعية في معدلات البطالة التي استقرت في حدود 9.4% سنة 2014 بعدما كانت تقدر بنسبة 23.4% سنة 2001 و هذا بالموازاة مع ارتفاع نسبة الفئة النشيطة ، ما جعل السلطات تصنف ولاية تيبازة ضمن الولايات النموذجية في التكفل بفئة الشباب و التشغيل ، و قد دعم لنا هذه النتيجة الجانب القياسي الذي أثبت لنا وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة و الإنفاق العام على مستوى ولاية تيبازة ما يعني أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر قد كانت لها قدرة على معالجة ظاهرة البطالة على المستوى الجزئي و بالتحديد على مستوى الولاية محل الدراسة ، إلا أنه لا يخفى علينا أن مثل هذه المعالجة هي ظرفية و مؤقتة ، فمناصب الشغل التي تم توفيرها من خلال هذه البرامج هي مناصب غير دائمة و قابلة للزوال في أغلبها و سوف تخلق لنا ما يعرف بـ البطالة المؤجلة . ما يجعلنا نقول أن تدخل الدولة من خلال مختلف البرامج التنموية السابقة للحد من ظاهرة البطالة هو حل مؤقت سرعان ما سيفقد فعاليته بمجرد ما أن تبدأ المناصب المؤقتة بالزوال و على السلطات المعنية التفكير في حلول أكثر فعالية لمعالجة مثل هذه الظاهرة التي لها وزن كبير خاصة من الناحية الاجتماعية .

قائمة المراجع

1- محمد مسعي ، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو** ،مجلة الباحث ، العدد10 2012 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر.

2- نبيل بوفليح ، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)**
مجلة أبحاث اقتصادية و إدراية ، العدد 12- ديسمبر 2012 ، جامعة بسكرة .
3- نبيل بوفليح ، **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية - دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) المطبق في الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، قسم علوم اقتصادية ، فرع نقود و مالية ، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية ، جامعة الشلف ، 2005/2004 .
4- مصالح الوزير الأول ، ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010 ، متاح على: http://www.premier-ministre.gov.dz ، تاريخ الإطلاع: 2015/01/25 .
- رابح بلعباس و أحمد زكان ، **العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1973** 5
2008) ، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، 15-16 نوفمبر 2011 .
6- البشير عبد الكريم ، **دلالات معدل البطالة و العمالة و مصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس .
7- حسين خلف خليج ، **المالية العامة** ، عالم الكتاب الحديث ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2008 .
8- سليم عقون ، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر)** مذكرة ماجستير ، تخصص تقنيات كمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 2010/2009 .
9- عبد القادر محمد عبد القادر عطيه ، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق** ، 2004 .
10- علي أحمد درج و وسام حسين علي ، **قياس أثر تغيرات أسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للأقطار العربية الخليجية الأعضاء في منظمة أوبك للمدة (1990-2007)** ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، العدد 39 .
11- Hélène Hamisultane , **Econometrie** , disponible sur: http://www.helene-hamisultane.voila.net , consulté le: 24/02/2015 .
12- Techniques et concepts utilisés en entreprise , en finance et en économie et fondements mathématiques (**la statistique de Durbin Watson**) , disponible sur: http://www.jybaudot.fr , consulté le: 15/02/2015 .
13- Franck Fabrice , **evaluation des actifs financiers par le MEDAF: validation empirique de la relation risque - rendement par les modèles économétriques** université centrale d'administration des affaires et de technologie , Tunis , 2009 disponible sur: http://www.memoireonline.com , consulté le: 13/02015